ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

كيف تهدد الجريمة البيئية الامن الاجتماعي ؟
دراسة نظرية لتداعيات الجريمة البيئية على الامن الاجتماعي

How environmental crime threatens social security ?
A theoretical study of the social security implications of environmental crime

محمد البعة[1] *، يوسف جغلولي [2]

[1] مخبر سوسيولوجية الخدمة العمومية، جامعة محمد بوضياف المسيلة(الجزائر)،

mohammed.elbaa@univ-msila.dz

[2] مخبر سوسيولوجية الخدمة العمومية، جامعة محمد بوضياف المسيلة(الجزائر) ،

youcef.djaghlouli@univ-msila.dz

تاريخ الإستلام: 12/ 01 / 2022 **تاريخ القبول**: 08/ 05 / 2022 **تاريخ النشر**: 13/ 05 / 2022

ملخص:

يمثل الأمن البيئي في الوقت الراهن أحد القضايا التي تعنى بالاهتمامات الدولية والمحلية، خاصة في ظل التغيرات المناخية الحاصلة والمظاهر المختلفة للتدهور البيئي حول العالم، والتي ترجع بالأساس إلى العامل البشري بالدرجة الأولى سواء من خلال الأنشطة الاقتصادية الغير محسوبة العواقب على البيئة، أو من خلال السلوكيات اليومية للأفراد تجاه محيطهم البيئي.

حيث تعكس هذه السلوكيات درجة وعيهم بخطورة هذه الأفعال تجاه البيئة، والتي تمثل سلوكيات إجرامية سواء من منظور اجتماعي أو قانوني، تفوق خطورتها الفعل الإجرامي التقليدي من حيث النتيجة، وحجم وطبيعة الضحايا، بداية من المحيط البيئي ومكوناته وصولا إلى تهديد سلامة وامن الأفراد من الناحية الاقتصادية، الصحية والاجتماعية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: الامن الاجتماعي ؛الامن البيئي ؛الجريمة ؛الجريمة بيئية ؛ الوعي البيئي.

•••

Abstract

The environmental security represents an important international and local issue in the present , especially because of the climate changes and environmental degradation around the world, and these appearances mainly returns to human acts through unprecedented economic activities, or daily action for individuals against their environment. These acts reflect awareness degree about negative of these actions toward the environment, which represent a criminal behaviors whether a social side or a legal side.

These environmental crimes have a damages more than a traditional crime ,start from environment and components, treat the safety of individuals from economic side, health side and social side generally.

Keywords: *crime; environmental awareness; environmental crime; environmental security; social security*

* المؤلف المرسل.

1.مقدمة

يحافظ المجتمع على استقراره من خلال ما يتم من عمليات متكاملة وظيفية بين الأنساق المكونة لهذا المجتمع، حيث أن محصلة هذه العمليات تحقق الهدف الأساسي للمجتمع والمتمثل في ضمان امن اجتماعي لأفراده.

كما أن مصطلح الأمن دلاليا، كان مرتبطا بحالات الاستقرار والاضطرابات خاصة زمن الحروب والتدخلات العسكرية، حيث كان يحدد أساسا من خلال امتلاك معايير القوة أو فقدانها، غير أن المفهوم له دلالات نسبية خاضعة للظروف الزمنية والمكانية التي يمر بها مجتمع ما، بالإضافة إلى الأمن العسكري كان الحديث عن امن صناعي تميزت به المجتمعات زمن الثورة الصناعية، كما أن هناك الحديث عن امن غذائي وامن ثقافي تميز به مجتمع المعرفة في الوقت الراهن نتيجة للعولمة وتداعياتها على ثقافات المجتمعات ومقوماتها

في حين تشهد الفترة الراهنة الحديث حول الأمن البيئي كأحد أهم مقومات الأمن الاجتماعي، بل وأكثرها حساسية وتأثرا عن المستويات الأخرى بالظروف والعوامل، وهذه الأهمية هي محور دراستنا هذه، نتيجة لما تتعرض له البيئة الطبيعية من تجاوزات وانتهاكات وجرائم ذات أبعاد خطيرة، خاصة في ظل حركات التصنيع التي تشهدها الدول النامية والاهم من ذلك فلسفتها القائمة على مبادئ براغماتية ، دون أدنى اعتبار للتكاليف أو الأضرار الناتجة عن هذه التجاوزات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فحتى ابسط أفعالنا اليومية تجاه البيئة والتي غالبا ما تعكس غياب وعي بخطورة ما قد تشكله هذه الأفعال من اثأر سلبية على البيئة المحيطة بنا، حيث أن محصلة الفلسفة البراغماتية لحركات التصنيع يضاف إليها السلوكيات السلبية للأفراد الناتجة عن غياب وعي لخطورة هذه الأفعال تساوي انتهاك للأمن البيئي وإخلال به، والذي بدوره يؤدي للإخلال بالأمن الاجتماعي ككل وفق منظور وظيفي، وهي النقطة ذاتها التي نحاول دراستها والكشف عن العلاقات الترابطية بين الفعل الإجرامي تجاه البيئة وكيف يؤثر في استقرار الأمن الاجتماعي .

2 . الأمن الاجتماعي ومقوماته

يمثل الأمن احد الركائز الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، حيث مثل الغاية الأولى من التجمع الإنساني والهدف الرئيسي له من خلال مؤسساته ووظائفها المختلفة التي تحقق مستويات من الأمن تبعا لكل مؤسسة، فالأسرة مثلا توفر مستويات أولية من الأمن للأفراد، وكذا الحال بالنسبة للمؤسسات التعليمية التي توفر التعليم الذي بدوره يندرج ضمن امن ثقافي ونفس الحال بالنسبة للقطاعات الاقتصادية والسياسية والزراعية وغيرها، كما ا ن أي اختلال قد يؤدي للإضرار بالمستويات الأخرى مما ينعكس سلبا على الحياة اليومية للإفراد ووقائعهم الاجتماعي، واستفحال الشعور بالخطر والتهديد ومن هذا المنطلق فان الأمن يمثل " السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد والخطر " (علي، 2017)

أما مفهوم الآمن الاجتماعي، فيندرج ضمن نظرية الجودة الاجتماعية ومضمونها، حيث تمثل نظرية جديدة، بل استراتيجية تنموية جديدة تبدأ من أسفل وأداة تحليلية لواقع المجتمع الذي يعيش فيه

الإنسان، وتكمن أهمية الجودة الاجتماعية في جمعها بين التنظير ووظيفتها، كونها أداة تنموية لتقويم مشكلات المجتمع الإنساني وحلها، وتتناول هذه النظرية الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والبيئية فلا تقتصر تفسيرها على هذه الجوانب دون غيرها، ما يعطيها أهمية في تفسير واقع المجتمعات من الجوانب كلها وهذا ما يساهم في فهم العلاقات المتشابكة بين تلك الجوانب وتحليلها ومعرفة اثر بعضها في بعض من اجل تحقيق مجتمع امن.

كما أن الأمن الاجتماعي يعرف على انه " الطريقة التي تتم فيها مقابلة الحاجات الأساسية للمواطنين المرتبطة ببقائهم من الأنظمة والبناءات المختلفة المسئولة عن خدمات الرعاية الاجتماعية حيث توفر الحماية من الفقر والبطالة والمرض وغيرها من أشكال الحرمان المادي، بعبارة أخرى يشير المفهوم إلى درجة سيطرة الأفراد على الموارد المادية وغير المادية عبر الزمن في سياق العلاقات الاجتماعية " (البلتاجي،2016)

ووفقا لهذا التعريف فان الأمن الاجتماعي له جانبان أولهما، يشير إلى توفير الرفاهية التي تضمن الأمن الوجودي للمواطنين أي الدخل والحماية الاجتماعية والصحة والأمن الأساسي في الحياة اليومية أي الأمن الغذائي الأمن في مكان العمل، الأمن البيئي وبذلك يكون التركيز على المخاطر الاجتماعية التي قد يتعرض لها الأفراد، أما الجانب الثاني يتناول فرص الحياة المتاحة للأفراد ويهدف إلى توسيع مجال الخيارات التي يستطيع الأفراد الاختيار من بينها.

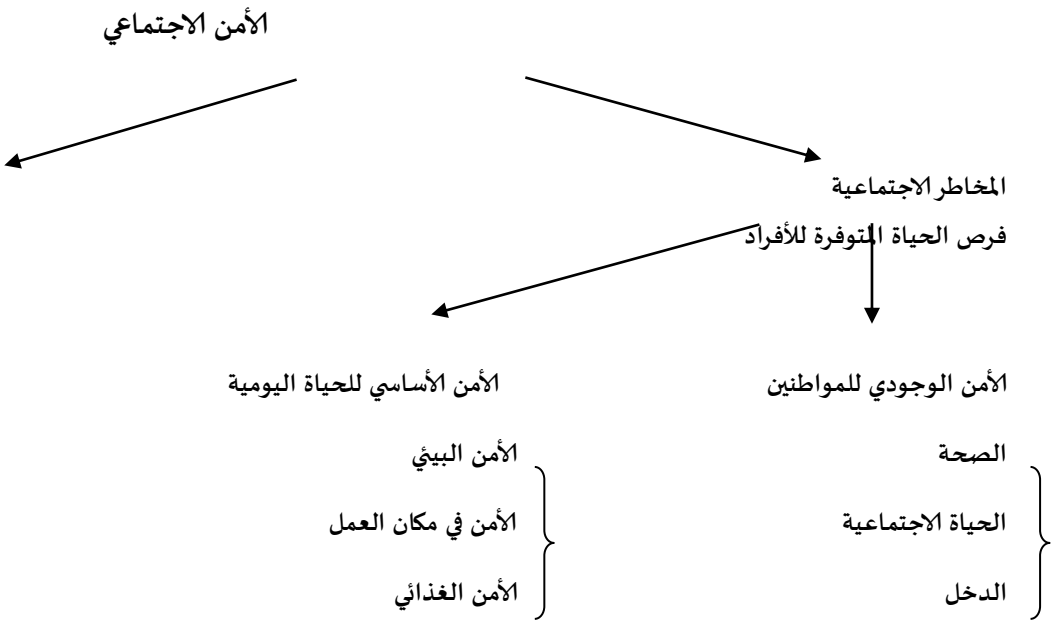

2. 1- الأمن البيئي

يشير مصطلح الأمن البيئي إلى مجموعة من المخاوف التي تندرج تحت ثلاث فئات عامة، الأولى: مخاوف الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة والثانية: مخاوف الآثار المباشرة وغير المباشرة من مختلف أشكال التغيرات البيئية من ناحية الندرة والتدهور، والثالثة: انعدام الأمن للأفراد والجماعات

من ندرة الماء وتلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض ومن هنا فمسألة الأمن البيئي ليست مسألة أمنية تقليدية.

ومن أهم تعريفات الأمن البيئي نذكر " الأمن البيئي هو المتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة" (مبطوش،علي.2017)

كما يعرف على انه " وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث وتأمين احتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية الإنسانية مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف اشكاله ، لدوام استمرار عملية التنمية فهو وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية والتخفيف من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية " (طواهرية،2017)

حيث يمثل الأمن البيئي احد أهم جوانب الأمن الاجتماعي وأكثرها حساسية وتأثرا بالتغيرات الحاصلة، والسلوكيات الممارسة من قبل الأفراد والجماعات، كما أن هذا البعد مرتبط بشكل وثيق بالحياة ومظاهرها وأنشطتها المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الأمنية ،وبالتالي فهو أكثر عرضة للخطر وهذا ما سوف نناقشه لاحقا.

3. كيف تهدد الجريمة البيئية الأمن الاجتماعي ؟

3. 1- مفهوم البيئة

مصطلح البيئة في حد ذاته يعرف الكثير من التناقضات في تحديد مفهوم دقيق حيث تتعارض التعريفات بين محاولات صياغة أحيانا وأخرى تصنيفات للمظاهر المتعلقة والمرتبطة بالبيئة، فمن الناحية اللغوية ورد معناها في لسان العرب لابن منظور ما يلي " باء الى الشيء يبوء بوءا، أي رجع وبوأ أي سدد ومنه قولهم بوأ الرمح أي سدده نحوه وقابله به، وتبوأ أي نزل واقام فنقول تبوأ فلان بيتا أي اتخذ منزلا " (عبد العال،2016)

حيث تعرف من الناحية الاصطلاحية على أنها " المجال الحيوي للإنسان الذي يؤثر بصورة كبيرة وهي ليست منعزلة أو طرفا حياديا بل هي من الحياة الاجتماعية وان ألوانا من النشاط الاجتماعي والفردي والجماعي نهضت من التفاعل مع مكونات البيئة ذاتها (إبراهيمي. 2014.)

كما تعرف في القانون الجزائري المؤرخ في 03-10 جويلية 2003 في فقرته السابعة " البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنباتات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية"

ومن هنا يمكن أن نميز بين نوعين من البيئة، تلك البيئة الطبيعية بما تحمله من موارد ومظاهر لا دخل للإنسان فيها أو في تشكلها، بالإضافة إلى النوع الثاني والمتمثل في ما خلفه الإنسان خلال مساره وتفاعله

مع البيئة المحيطة به والذي يعكس الجانب الثقافي الناتج جراء هذا التفاعل مما يعكس الصلة الوثيقة بين البيئة المحيطة للإنسان وإنتاجه الثقافي.

3. 2- الجريمة

تعرف الجريمة بشكل عام على أنها خروج عن أوامر قانون العقوبات أو نواهيه خروجا يستتبع توقيع عقوبة ما على ما فعله، أو أنها سلوك أنساني يدخل في دائرة الأعمال غير المشروعة أو امتناع يجرمه النظام القانوني ويقرر له جزاء جنائيا وهي العقوبة توقعها الدولة عن طريق الإجراءات التي رسمها المشرع فيها. (الهوارنة،2018)

ان مدلول الجريمة في علم الاجرام يتمثل في كونها كيان قانوني لا وجود له خارج الاطار القانوني و التشريعي للجماعة، وهذا ما تنص عليه اغلب التشريعات الوضعية على ان لا جريمة ولا عقوبة الا بنص قانوني يجرم الفعل المرتكب، لكن المشرع حينما يجرم فعلا انما يجرمه لاعتدائه على مصالح الجماعة او الاضرار بحقوق الاخرين او لكونه منافيا لقواعد الاخلاق والسلوك المتعارف عليها داخل المجتمع، حيث يمثل القانون هو إرادة الجماعة للحفاظ على النظام والحقوق ، وفيه ينعكس شعورها والقيم التي ينبني عليها المجتمع والتي تضمن استمراريته .

3. 3- الجريمة البيئية

من خلال التعريف السابق لمفهوم الجريمة ولطبيعة العلاقة بين الجريمة كفعل يتجاوز مصالح الجماعة وقيمها، كما يشكل تهديدا لاستقرار امن المجتمع والاهم من ذلك مخالفته لقواعد قانونية محددة سلف، يمكن ان نعرف الجريمة البيئية على انها " ذلك السلوك الذي يخالف به من يرتكبه تكليفا يحميه المشرع بجزاء جنائي والذي يحدث تغييرا في خواص البيئة بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة يؤدي إلى الإضرار بالكائنات الحية والموارد الحية أو غير الحية مما يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية " (بوخالفة. ، 2017)

كما تعرف كذلك على أنها كل سلوك ايجابي أو سلبي غير مشروع سواء كان عمدي أو غير عمدي يصدر عن شخص طبيعي أو معنوي يضر أو يحاول الإضرار بأحد عناصر البيئة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر يقرر له القانون البيئي عقوبة أو تدبير احترازيا.

حيث يمكن أن نستنتج من التعريفات السابقة بخصوص الجريمة البيئية ما يلي :

الجريمة البيئية اعتداء على مصلحة يحميها القانون، فقد تكون محلية أو قد تكون دولية .

السلوك في الجريمة البيئية قد يكون ايجابي أو سلبي مخالف للأحكام القانونية البيئية.

الجريمة البيئية ترتكب من شخص طبيعي أو معنوي وتتحقق بغض النظر عن انصراف الإرادة في تحقيق النتيجة الإجرامية.

الجريمة البيئية تلحق الأضرار للعناصر المكونة للبيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. (دعموش، 2019)

من خلال التعريفات السابقة ، يتضح أن جوهر الجريمة يتمثل في ارتكاب فعل يتجاوز بذلك مرتكبه المنظومة القانونية والاجتماعية المحددة للسلوك داخل المجتمع، ويقابله بذلك جزاء سواء على المستوى الاجتماعي متمثلا في الرفض والاستهجان حسب طبيعة الفعل وحجمه، والاهم من ذلك درجة وعي الأفراد بخطورة الفعل المرتكب وجسامته هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقابل هذا الفعل بجزاء جنائي تتخصص به الهيئات القانونية على شكل عقوبات أو تدابير احترازية، الهدف منها ضمان الاستقرار والأمن الاجتماعي بشكل عام، وتجسيد للقيم الواجب احترامها وحمايتها قانونيا واجتماعيا.

غير أن للجريمة البيئية خصائص مختلفة عن النمط السائد في الفعل الإجرامي التقليدي، والقائم على ارتباط الفعل بالنتيجة بشكل مباشر على العموم كجرائم القتل أو الاعتداء، حيث أن هذه الخصائص تمثل في حد ذاتها صعوبات على مستوى البحث والتحقيق وبالتالي تحديد ما يجب حمايته واحترامه قانونيا، ومن بين هذه الخصائص

السلوك الإجرامي : والمقصود به الفعل أو الامتناع عن الفعل، وهو محور الجزاء الجنائي حيث يتمثل في الجريمة البيئية بفعل عمدي آو عن طريق الخطأ تجاه البيئة او احد مكوناتها، غير أن ما يميزه هنا صعوبة تحديده نظرا لعدم اقترانه بنتيجة مباشرة وواضحة، مثل تلويث المحيط باستخدام غازات أو مواد كيميائية يصعب تحديدها وبالتالي تحديد الجاني.

النتيجة الإجرامية: ترتبط في الجرائم التقليدية مباشرة بالفعل وذلك راجع للإطار ألزماني والمكاني المحدد المرتبط مباشرة بالفعل الإجرامي مثل جرائم القتل آو الاعتداءات وغيرها، غير أن النتيجة الإجرامية في الجريمة البيئية تتجاوز الحدود الزمنية والمكانية للفعل حيث قد تكون جرائم عابرة للحدود، كما تكون جرائم مستمرة ومتجددة .

الضحايا: من الخصائص السابقة يتضح إن ضحايا السلوك الإجرامي تجاه البيئة يتجاوز مجاله ألزماني والمكاني، وبالتالي زيادة وتنوع الضحايا سواء على المدى القصير أو المدى البعيد، كما يتجاوز الضرر الأفراد وصولا إلى مظاهر الحياة الأخرى الحيوانية آو النباتية، فمثلا التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية رغم مرور أكثر من نصف قرن من الزمن لا زالت

تداعياتها بارزة على مستوى الأفراد والطبيعة حتى في الوقت الراهن.

حيث أن هذه الخصائص تجعل من الجريمة البيئية مظهرا مستحدثا من الجرائم ، تفوق تداعياته باقي الجرائم الأخرى باعتباره تشكل تهديدا للنوع البشري ككل، لكن الأخطر يكمن في صعوبة إدراكها وإدراك ما نقوم به من أفعال بسيطة في حياتنا اليومية تجاه البيئة، والتي تشكل الجانب اللاواعي باحتمالية استمرارية نتائج تلك الأفعال وامتداد محيط تأثيرها وهو ما يشكل الأساس في الفعل الإجرامي تجاه البيئة.

4.3. تداعيات الجريمة البيئية على الأمن البيئي والاجتماعي

الأمن كحالة يصل إليها المجتمع ليست مرهونة فقط بالجانب الضيق الذي طالما تمثل في الجانب العسكري، فالتغير الاجتماعي ينتج تهديدات جديدة باستمرار وهو ما يعرف بمجتمع المخاطرة الذي يضع

العالم ككل في مواجهة جملة من المخاطر ابرزها التغيرات المناخية الراهنة مثلما هو الحال مع قضايا البيئة والأمن البيئي بشكل عام، والتي تمثل محور النقاشات الدولية، الإقليمية والوطنية في الوقت الراهن، نظرا لما تتميز به من حساسية وتداعيات تتجاوز الإطار الزماني والمكاني للفعل الإجرامي ضد البيئة.

يشكل استنزاف الثروات الطبيعية وموارد البيئة ابرز وجه للانتهاكات والجرائم في هذا المجال، فالاستغلال العشوائي للموارد، الحروب والنزاعات المسلحة وحتى بعض عمليات التنمية الاقتصادية تمثل عوامل في تهديد الأمن البيئي والذي بذاته يخلف نتائج سلبية أخرى مثل:

الصراع على الموارد خاصة حول الماء والغذاء.

أزمة اللجوء البيئي نتيجة تدمير البيئة.

زيادة حدة الصراعات والتوترات العرقية.

المظاهرات العنيفة والمناهضة لمصادر التلوث .(Eamonn carrabine.2009)

حيث تشكل أزمة اللجوء البيئي في حد ذاتها إشكالية أخرى، كإشارة لخطورة لتداعيات انعدام الأمن البيئي، فحسب توقعات **معهد الاقتصاد والسلام** ، أكثر من مليار شخص حول العالم مهددون بالنزوح بحلول العام 2050، وذلك استنادا إلى توقع زيادة سكان العالم إلى 10 مليار شخص بحلول 2050، وهذا ما يؤدي إلى زيادة التدافع على الموارد المتناقصة باستمرار، كما انه يوجد حاليا حوالي 1.2 مليار شخص يقيمون في مناطق معرضة للخطر في كل من إفريقيا واسيا الوسطى، كما شهد عام 2019 نزوح حوالي 30 مليون شخص.

وفي تصريح **لستيف كلي** مؤسس معهد الاقتصاد والسلام " سيكون لهذا الأمر أثار اجتماعية وسياسية كبيرة ليس فقط على العالم النامي ولكن أيضا في البلدان المتقدمة حيث سيؤدي النزوح الجماعي إلى تدفقات اكبر للاجئين في البلدان الأكثر تقدما " (مجلة البيئة والتنمية، 2020)

كما يمثل التلوث احد ابرز الأضرار الناتجة عن السلوكيات السلبية للأفراد في محيطهم، حيث أن تداعياته تتراوح بين نتائج طويلة المدى مثل تغير المناخ والاحتباس الحراري، وأخرى تقترن بشكل مباشر بالفعل المتعلق بالتلويث كتشويه الصورة الجمالية للمكان كما هو الحال في الرمي العشوائي للنفايات المنزلية، التي تشكل أعباء عالية الكلفة في حال محاولة تسيير هذه النفايات آو حتى التخلص منها.

غير أن نتائج التلوث تتجاوز كل هذه السلبيات لدرجة يتماثل فيها فعل التلويث مع فعل إجرامي بشكل مباشر، فالتلوث في الوقت الراهن يشكل تهديدا صريحا على السلامة الصحية للأفراد، خاصة في الدول النامية والفقيرة، حيث وان صح التعبير فالفقر يمثل اكبر ملوث للبيئة، ففي إحصائية **لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة**، يمثل تلوث الهواء ثان سبب رئيسي في وفيات الأطفال دون سن الخامسة، مسببا وفاة 600 ألف سنويا، كما أكدت **انغز أندرسن** (وكيل الأمين العام للأمم المتحدة) أن هناك 07 ملايين وفاة سنويا ناتجة عن تلوث الهواء.(مجلة البيئة والتنمية، 2020)

أما على المستوى الاروبي، فصرحت **وكالة البيئة الاروبية** أن تلوث الهواء يسبب 13 % من الوفيات في أوروبا، حيث يؤدي إلى لأمراض غير معدية متعلقة بإمراض القلب والجهاز التنفسي، أما على المستوى الوطني فأكد خبرات من وزارة الصحة أن 2500 حالة وفاة سنويا في الجزائر جراء تلوث الهواء، ففي تصريح للدكتور **يوسف العايب** أن حمولة الهواء الملوث والمتسيبة في الأمراض تقدر ب 24% على المستوى العالمي و 25 % على مستوى الدول النامية بما فيها الجزائر، مسببة في ذلك 2500 حالة وفاة سنويا، حيث أن أكثر الأفراد عرضة لآثار تلوث الهواء هم المصابون بأمراض مزمنة غير معدية (60 %) مقابل (16-18 %) مصابون بأمراض متنقلة. (وكالة الأنباء الجزائرية. 2019/06/11 10:08)

ونبقى في الشأن المحلي، حيث تشكل حرائق الغابات ابرز مظاهر الانتهاكات البيئية، والتي لها تداعيات على المستوى الاقتصادي، خاصة في معادلات الاقتصاد القائمة على التنمية المستدامة والتي تمثل في

الإدارة والاستعمال المميز دون الهد راو التلكؤ في استثمار الموارد الأساسية كالتربة والمياه مثلا، مع الصيانة المستمرة وإعادة تأهيل الاستثمار ...وكل ذلك سعيا وراء طمأنة المتطلبات الحالية والمستقبلية للسكان..." (السامرائي، 2016)

ففي تصريح لمديرية الغابات للإذاعة الوطنية الأولى بتاريخ 06 أوت 2020 ، انه تم تسجيل 1381 بؤرة حريق على مساحة إجمالية قدرها 14496 هكتار موزعة كالتالي: 9842 هكتار من الغابات، 4665 هكتار من الأحراش، وحسب مصالح الوزارة الأولى، فان الحرائق طالت حوالي 1085 هكتار من محاصيل القمح والشعير، 145821 حزمة تبن، 104676 شجرة مثمرة، 5111 نخلة و360 خلية نحل.

حيث إن هذه الحرائق المتكررة تمثل فقط جانب من جوانب عديدة لمظاهر الاجرام البيئي ، والذي يتخذ الكثير من المظاهر المتفاوتة الخطورة انطلاقا من ابسط الأفعال اليومية كالرمي العشوائي للنفايات وعدم احترام شروط النظافة في الأماكن العامة وصولا ما تخلفه المنظومة الاقتصادية من تلوث واسع المدى خاصة في البيئة الهوائية ، حيث ا تسبب هذه الأفعال في نقص الموارد الطبيعية ناهيك عن إتلاف التنوع البيولوجي وكذا إفقاد الموارد البيئية خاصية التجدد التلقائي، مما يشكل حرقا لمعادلة التنمية المستدامة القائمة على الاستغلال الأمثل للموارد في الحاضر لضمانها مستقبلا ، خاصة وان اقتصاد الدول النامية بما فيها الجزائر لا يمكن إن يفهم إلا من خلال مسار الانتقال من اقتصاد القوت إلى اقتصاد التنمية حسب تعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي.

4. خاتمة

البيئة وان اختلفت التعاريف وتنوعت في تحديدها بشكل دقيق، هل المقصود منها الطبيعة آم ما أنشاه الإنسان أم كلاهما، حيث قد يمكن اعتبار هذا التناقض المفاهيمي حول البيئة عاملا أوليا في عدم ارتقاء البيئة إلى مصاف القيم الاجتماعية الجديرة بالحماية، فنظرا لما تتعرض له من انتهاكات وتجاوزات في إطار النموذج التنموي الوحيد القائم على التنمية ودفع عجلة الاقتصاد للأمام دون اعتبار لآي عامل آخر، وهو عامل ثان تعرفه البيئة في الدول النامية، والتي تشهد كذلك غياب درجات الوعي حول المخاطر البيئة رغم أنها الأكثر عرضة وحساسية لهذه الأخطار، وهذا قد يمكن إرجاعه إلى عاملين يتمثلان في :

هيمنة النماذج التنموية والاقتصادية على الجوانب الأخرى من الحياة الاجتماعية، وما تنتجه هذه النماذج من قيم وإيديولوجيات وما تتبعه من طرق لتحقيق تلك القيم.

تعارض المفاهيم بشكل لم يسمح بتجسيد البيئة كقيمة اجتماعية في ذهن الفرد بشكل يجعله يتفاعل مع قضايا البيئة وما تتعرض له من انتهاكات وتجاوزات، كما يتفاعل مع قضايا اجتماعية، سياسية ورياضية مختلفة.

فنحن بذلك، لا يمكن لنا بأي حال من الأحوال إدراك أثار الاعتداء على البيئة في مداها القريب، ناهيك عن تلك الآثار التي تمتد خارج الأطر الزمانية والمكانية للفعل، والتي تميز الجريمة البيئية عن غيرها ما لم نعتمد منظورا اجتماعيا في الأساس والمنطلق يراعي جميع جوانب الحياة الإنسانية ، انطلاقا من تفعيل جميع المؤسسات الاجتماعية القائمة على تنشئة الفرد بالأساس، لإكساب البيئة تلك المكانة والقيمة التي تحتاجها بشكل يسمح لها أن تحتل مركز اهتمام الوعي الإنساني في الدول النامية ، باعتبار أن بداية الحل هي الوعي بما نواجه، وهذا لابد أن يكون بالتوازي من تفعيل المنظومات القانونية والعقابية ولما لا تبني سياسة جنائية بيئية على الأمد الطويل لمواجهة مظاهر الإرهاب البيئي.

المراجع والاحالات

• معمر، نواف الهوارنة. سيكولوجية الانحراف والجريمة. (الأردن ، دار الاعصار العلمي ، 2018) ص 47.
•علي، عباس مراد. الأمن والأمن القومي. مقاربة نظرية.(الجزائر،دار ابن النديم2017،) ص 15.
•سارة، البلتاجي. الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري.(قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) ص 26.
•مبطوش الحاج. عيسى علي. اثر النزاعات المسلحة على الأمن البيئي. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية.العدد 8، 2017، ص 160.
•الطاهر إبراهيمي. في سبيل مقاربة سوسيولوجية للبيئة.(الجزائر، علي بن زيد للنشر، 2014) ص 09.
•فيصل بوخالفة. الجريمة البيئية وسبل مكافحتها في التشريع الجزائري. أطروحة دكتوراه علوم في القانون. الجزائر، 2017، ص 34
•دعموش. فاطمة الزهراء. الجريمة الايكولوجية الدولية مساس بحق الإنسان في البيئة. دكتوراه في القانون، الجزائر، 2019، ص 12.
•طواهرية، منى. نحو مقاربة جديدة للامن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. المجلة الجزائرية للامن والتنمية .العدد11. 2017.ص 16)
•عبد العال، الديربي. الحماية الدولية للبيئة واليات فض منازعاتها. (القاهرة، المركز القومي للاصدارات القانونية، 2016) ص 15.
•مجيد، ملوك السامرائي. الجغرافية وأفاق التنمية المستدامة. (عمان، دار اليازوزي للنشر والتوزيع، 2016) ص 16.
•مجلة البيئة والتنمية. العدد 268، جوان، 2020.(http://www.afedmag.com/web/ala3dadAlSabia-details.aspx?id=206)
•وكالة الأنباء الجزائرية. 2019/06/11 (10:08)
•Eemonn Carrabine. Criminology a social introduction . (U.S.A , Routledge , 2009) p386